الأحداث المغربية

تأسست عام 1998

٥٣٨٠٨٨٠٢ ٥٣٤٠٢٥٤٤٢٥

■ أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8674 ■ الخميس 19 ذو القعدة 1447 الموافق لـ07 ماي 2026 ■ الثمن 5 دراهم

@ahdathinfooffcielle alahdathalmaghrabia الأحداث المغربية www.ahdath.info

دفاتر تربوية 8

التعلم في الكبر.. فرصة ثانية لتحقيق النجاح

سطار 7

إيكو: مراكش للفكاهة تجربة جديدة تغني الكوميديا المغربية

ملعب 12

استنفار بالكاف بسبب احتجاج الجيش

العقوبات البديلة والإفراج المقيد والسراح المؤقت

أسلحة السجون لمواجهة الاكتظاظ

الرباط **فطومة نعيمي**

في لحظة تبدو فيها السياسة الجنائية بالمغرب على عتبة تحول نوعي، يكشف تقرير الأنشطة لسنة 2025 الصادر عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج عن صورة مركبة بالأرقام: دينامية إصلاحية واضحة تتجسد في التشريع والبرامج، تقابلها مؤشرات مادية وبشرية تبرز حدود هذا التحول. بين الطموح والقيود، ترسم الأرقام نفسها ملامح مفارقة عميقة.

من حيث المؤشرات الصلبة، بلغ معدل الاكتظاظ داخل المؤسسات السجنية 153 في المائة خلال سنة 2025، مقابل 161 في المائة سنة 2024، وهو تحسن نسبي لا يخفي عمق الإشكال. فبالرغم من بلوغ الطاقة الإيوائية حوالي 64 ألف سرير، فإن عدد النزلاء يتجاوز بكثير هذه القدرة في ظل ضغط مستمر على البنيات التحتية التي تمتد على نحو 178 ألف متر مربع.

هذا التحسن الطفيف في نسبة الاكتظاظ يرتبط أساسا بإجراء استثنائي أكثر منه تحولا بنيويا، ويتعلق بالعفو الملكي. فقد بلغ عدد المستفيدين من العفو خلال سنة واحدة 24.598 شخصا، من بينهم 17.258 مستفيدا في عفو استثنائي واحد خلال يوليوز 2025، إضافة إلى 7.340 مستفيدا في المناسبات الدينية والوطنية. كما شملت العملية حالات نوعية، منها 16 حالة تحويل من السجن المؤبد إلى المحدد، وحالة واحدة لتحويل الإعدام إلى مؤبد.

هذه الأرقام، رغم أهميتها الإنسانية، إلى أن أثرها المباشر كان ملموسا، لكن المؤشر العام للاكتظاظ ظل مرتفعا بما يعكس استمرار تدفق الوافدين على السجون بوتيرة تفوق القدرة على الاستيعاب.

في المقابل، يبرز ورش العقوبات البديلة كأحد أهم رهانات الإصلاح الهيكلي. فمع دخول القانون 43.22 حيز التنفيذ، في 22 غشت 2025، تم تسجيل 1001 حكم قضائي بالعقوبات البديلة خلال الأربعة أشهر الأولى، همت ما مجموعه 1077 عقوبة، وأسفرت عن الإفراج عن 606 معتقلين. غير أن هذه الأرقام، عند مقارنتها بحجم الساكنة السجنية، تكشف محدودية الأثر الفوري لهذا الورش.

وعلى العموم، فإن عدد الوافدين على السجون المغربية بلغ 98446 نزيلا في الوقت الذي بلغ عدد المفرج عنهم 104485، وهو مؤشر دال على دينامية إيجابية تتمثل في تعزيز وتيرة الإفراج مقابل تقلص الوافدين. ومن العوامل التي أثرت في ارتفاع عدد المفرج عنهم بالإضافة إلى نهاية العقوبة والعفو هناك أيضا الإفراج المقيد بشروط والسراح المؤقت والعقوبات غير الحبسية والقرارات الموجبة بالإفراج، وهي كلها إجراءات تسعى إلى التقليص من الاكتظاظ داخل السجون.

3

5

لردم الهوة بين النص والواقع وتصحيح إكراهات الممارسة وضمان تنزيل سليم لبرامج التنمية المندمجة

قانون الجهات الجديد.. جدل الاختصاصات

رضوان البلدي

تشهد مراجعة مشروع القانون التنظيمي رقم 031.26 المتعلق بالجهات نقاشا برلمانيا مكثفا بهدف الانتقال من «جهوية تدبيرية» إلى «جهوية استثمارية»، إذ شكلت مراجعة هندسة الاختصاصات الذاتية للجهات وتصحيح إكراهات الممارسة محور المناقشة التفصيلية للمشروع، أول أمس الثلاثاء بمجلس النواب.

وانصبت مداخلات النواب، خلال اجتماع عقدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة والشؤون الإدارية، بحضور وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، على إعادة النظر في بنية الاختصاصات الذاتية، من خلال مراجعة توزيعها بين ما هو ذاتي وما هو مشترك مع الدولة، على ضوء ما أبانت عنه الممارسة من صعوبات في التنفيذ.

وفي هذا السياق، أكد عدد من النواب أن القانون الجديد من شأنه أن يتيح الانتقال من «جهوية تدبيرية» إلى «جهوية استثمارية»، فيما أثار آخرون تساؤلات بشأن قدرة هذه التعديلات على تجاوز الإكراهات التي كشفت عنها التجربة، والتي تباينت حدتها من جهة إلى أخرى، لا سيما في ما يتعلق بطبيعة العلاقة مع القطاعات الحكومية والجماعات الترابية.

وشددوا على أن نجاح هذا الورش يظل رهينا بتعزيز استقلالية الجهات وتوفير الإمكانيات اللازمة لها، في أفق ترسيخ مسار تدريجي ومتوازن نحو اللامركزية.

وتنص المادة 82 من المشروع على أن الاختصاصات الذاتية للجهة تشمل مجالات التنمية الاقتصادية والتنمية الرقمية والتنمية القروية والتعاون الدولي، بعدما كانت، في إطار القانون التنظيمي رقم 111.14، تشمل التكوين المهني والتكوين المستمر والشغل والنقل والثقافة والبيئة، وهي الاختصاصات التي أصبحت في النص الجديد مشتركة بين الجهة والدولة.

2

مأساة فاس.. تأجيل التحقيق مع المتهمين

فاس **روشدي التهامي**

قرر قاضي التحقيق بالغرفة الأولى للتحقيق، المكلف بالبحث والتحقيق في قضايا وملفات الجرائم المالية باستئنافية فاس، تأخير التحقيق التفصيلي مع المتهمين المتابعين في ملف مصرع 22 شخصا وإصابة مجموعة أخرى بجروح متفاوتة الخطورة بعد انهيار بنايتين سكنيتين بحي المستقبل بمقاطعة زواغة للاستماع إلى جميع المصرحين وتقسيمهم إلى مجموعات لكثرة عددهم.

وحدد المسؤول القضائي تاريخ 22 يونيو المقبل للشروع في التحقيق تفصيليا مع المجموعة الأولى من المتهمين.

وكان قاضي التحقيق قد قرر، بعد جلسة التحقيق الإعدادي، متابعة ثمانية متهمين في حالة اعتقال مع إيداعهم بالسجن المحلي بوركايز، من بينهم موظف بمصلحة تصحيح الإمضاءات وعون سلطة (شيخ حضري) وضابط الحالة المدنية ومقاول وسائق سيارة أجرة وعامل بشركة للأمن الخاص ومياوم.

فيما تابع المسؤول القضائي 13 متهما في حالة سراح، من بينهم رئيس مقاطعة زواغة المنتمي إلى حزب الاستقلال ونائبه الأول المنتمي إلى حزب الأحرار المكلف بقطاع التعمير ونائبه الثاني المنتمي إلى حزب الأصالة والمعاصرة، بالإضافة إلى كتاب عموميين وموظف.

توالي الارتداد يفزع أهالي تطوان وما جاورها

هزات أرضية تثير الهلع

تطوان **مصطفى العباسي**

استفاق عدد كبير من أهالي تطوان والمناطق الساحلية المجاورة (المضيق، الفنيدق، ومرتيل) مرعوبين بسبب إحساسهم بالهزات الارتدادية التي عرفتها المنطقة صبيحة أمس الأربعاء، حيث اهتزت الأرض ثلاث مرات متتالية في بضع دقائق، وذلك بعد حديث عن هزات سابقة خفيفة أحس بها البعض مساء أول أمس الثلاثاء، مما زاد من تخوفات السكان، خاصة بالمضيق، الذي أعلن أنه مركز الهزة، وفق المعلومات الرسمية.

استفاق سكان المنطقة مذعورين بعد إحساسهم بالهزات في الساعات الأولى من صباح أمس الأربعاء، حيث مكث بعضهم خارج المنازل لبعض الوقت، تخوفا من الرجات الأرضية المتتالية، التي بثت حالة من القلق والترقب في نفوس عدد كبير أيضا من زوار المنطقة خلال العطلة المدرسية الحالية.

وحسب ما أوردته تطبيقات رصد الزلازل، فإن المنطقة شهدت تسجيل أول هزة عند الساعة السابعة و21 دقيقة صباحا، بلغت قوتها 3.1 درجات على سلم ريشتر، وقد حدد مركزها في المحور الرابط بين تطوان والمضيق على عمق وصل إلى 10 كيلومترات.

ولم تكد تمر دقائق قليلة على الهزة الأولى، حتى سجلت أجهزة الرصد نشاطا زلزاليا إضافيا زاد من منسوب التوجس لدى الساكنة؛ حيث وقعت هزة ثانية بقوة 3.2 درجات في حدود الساعة السابعة و35 دقيقة، تلتها هزة ثالثة خفيفة بقوة 2.7 درجة بعد ثلاث دقائق فقط.

ووفق مصادر رسمية وأخرى غير رسمية، فإنه لم تسجل أي خسائر أو أضرار بشرية أو مادية، في وقت عبر السكان عن خوفهم مما عاشوه، فيما لم يحس آخرون بأي شيء.

وعجت مواقع التواصل الاجتماعي بالتدوينات والتعليقات، بينها من يزيد من الرعب وآخرون يحملون عبارات مطمئنة، خاصة في ظل تكرار هذه الهزات الارتدادية بالمنطقة.

وكانت مصادر علمية، استجوبتها الجريدة في مناسبة سابقة، قد أكدت أن منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تكون غالبا مركز الهزات، تعيش فترة من التشكل بسبب حداثتها، وأنها تعرف تحركات وتصادمات دائمة بين مكوناتها الجيولوجية، وخاصة منطقة بحر البوران، التي تمتد على شكل مثلث بين الحسيمة، سواحل غرناطة (موتريل)، والعودة لكاب سبارتيل بطنجة، وهي منطقة تضم غالبية السواحل الشمالية المغربية وجزءا أكبر من سواحل الجنوب الشرقي لإسبانيا.

وكانت المصادر ذاتها قد أكدت أن عمليات التشكل والحركات «التكتونية» بالمتوسط، وأساسا بالبوغاز حيث تتكاثر التيارات المائية، هي سبب تلك الهزات والارتدادات، وقد تكون خفيفة كما قد تكون قوية، وقد تتسبب أحيانا في مخاطر وخسائر، لكنها في الغالب مجرد هزات ناتجة عن احتكاكات للطبقات الصخرية المتواجدة في عمق البحر، والتي يحس بها السكان المجاورون كلما كانت قريبة وكلما كان عمقها صغيرا.

مجلس المنافسة يقف على عدة مخاطر

تحقيق في سوق مستحضرات التجميل

الأحداث المغربية

توصل مجلس المنافسة بإحالة من شركة فاعلة في سوق مستحضرات التجميل والعطور بشأن ممارسات يشتبه في كونها منافية للمنافسة في السوق الوطنية للتوزيع الانتقائي للعطور ومستحضرات التجميل الفاخرة.

وحسب بلاغ لمجلس المنافسة، فإن التحقيقات، التي باشرتها مصالح التحقيق التابعة لمجلس المنافسة، مكنت من الوقوف على مخاوف متعلقة بالمنافسة يتجاوز نطاقها إطار الشكاية الأولية ليشمل السير العام للسوق المعنية.

وكشف المجلس أن هذه المخاوف ترتبط بمخاطر التمييز المرتبطة بتطبيق شروط تجارية متفاوتة بين البائعين بالتقسيط، والتي من شأنها أن تؤدي إلى قطع العلاقات التعاقدية؛ وممارسات محتملة للبيع المشروط، تربط اقتناء منتج معين باقتناء منتج آخر؛ بالإضافة إلى الوقوف على مخاطر الإقصاء أو إغلاق السوق من خلال حجب منتجات استراتيجية أو آليات إقصاء داخل شبكة التوزيع الانتقائي؛ ناهيك عن تبادل محتمل لمعلومات استراتيجية حساسة من شأنها الإخلال بالسير الحر للمنافسة. كما سجل التحقيق آليات مراقبة أو تحفيز تروم تجانس أسعار البيع للعموم (أسعار موصى بها أو مفروضة)، والتي تشبه «شرطة الأسعار».

وأفاد بلاغ للمجلس بأن هذه السوق تتميز بتنظيم مهيكل حول عدة فئات من الفاعلين المتدخلين على مستويات مختلفة من سلسلة القيمة. وتعتمد على نموذج للتوزيع الانتقائي، حيث يخضع الولوج إلى شبكة البيع بالتقسيط لاحترام معايير صارمة للجودة، خاصة في ما يتعلق بالتموقع التجاري، وجودة الخدمة، والمطابقة لمتطلبات الموردين الدوليين للعلامات التجارية. وفي هذا الإطار، غالبا ما يتم تأطير العلاقات بين الموردين الدوليين للعلامات التجارية والموزعين بموجب اتفاقيات حصرية ترابية، تمنح لبعض الموزعين حقوق توزيع حصرية على مستوى السوق الوطنية.

وإثر تبليغ مجلس المنافسة للتقييم الأولي لهذه المخاوف إلى الفاعلين المعنيين في السوق، ومندوب الحكومة، والطرف المشتكي، طلبت الشركات المذكورة الاستفادة من مسطرة التعهدات المنصوص عليها في المادة 36 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

وفي أعقاب اختبار السوق هذا، وبعد دراسة الملاحظات المستقاة، سيتخذ مجلس المنافسة قراره النهائي من خلال جعل التعهدات المذكورة، عند الاقتضاء، ملزمة للأطراف، وهو ما سيمثل نهاية المسطرة.

شكر الله سعيكم!

أحزنني حد البكاء، بالدمع الساخن الصادق، من تباكوا علينا هذه الأيام، وهم يحملون عوضا عنا هم تأخر صرف رواتب الشغيلة الإعلامية، لأسباب عدة ليس هنا أوان تبيانها، لكنها ستظهر فيما بعد بالتفاصيل والأرقام ومختلف المحطات.

أبكاني هؤلاء المتباكون، وقلت لأمارتي بالسوء: من كان يعتقد أنهم سيتضامنون معنا في محنتنا العابرة هذه؟ ومن كان يتخيلهم بقلب مرهف الإحساس يحس بالضعفاء والفقراء والأكثر هشاشة، فيسارع إلى كتابة المقالات والتدوينات والتغريدات الكاذبة عنهم؟

فعلا من كان يظن ذلك؟ أو لكي نقولها بلغتنا المغربية «شكون كان يقول؟».

ذلك أن من بين هؤلاء المتباكين الكاذبين من كان سببا مباشرا في تعطيل مسيرة ومسار عودة اشتغال القطاع الصحافي بشكل عادي.

ومن بين هذه التماسيح ذات الدموع الغزيرة علينا وعلى رواتبنا اليوم أناس هم سبب وضعية الصحافة اليوم، إذ اشتغلوا لمدة أربعين سنة ويزيد على عملية تحطيمها وتهديمها وإفراغها من كل قواها، ويريدون اليوم، بكل «تهركاويت» مكشوفة أن يقنعونا أنهم كانوا حملانا وديعة وملائكة طاهرة فيما مضى من زمن كانوا هم فيه أصحاب الحل والعقد في الإعلام.

المختار لغزيوي

larhzioui

هذه السنوات الخمس الأخيرة ليست إلا تحصيل حاصل أيها الكاذبون، وإذا ما كنتم ترغبون في نشر تفاصيل هذا التحصيل، وهذا «الحاصل» فيه، فسنقوم بذلك، ولكن في حينه وأوانه، لأن هذا البقر الذي يريد أن يتشابه علينا، والذي يريد أن يمثل دور من لم يقترف شيئا، بل والأسوأ من هذا، يريد أن يحمل جيلا أتى بعده ولم يرتكب أي ذنب مسؤولية كل الكوارث التي ورط فيها المتباكون القطاع، هو بقر من النوع الخطير، أو في الحقيقة هو بقر من النوع «الحلوف».

هذا القطاع المنكوب تعرض لعقود من الاستنزاف المالي والحزبي، وهذا الحال الذي هو عليه اليوم هو مجرد نتاج لهذا الاستنزاف.

هذه هي الحقيقة، وغيرها كذب في كذب.

وإذا كان يطربكم، ويقضي أغراضكم أن تختزلوا أزمة قطاع الصحافة كلها في السنوات الخمس الماضية فقط، فهذا دليل على شيء واحد: جبنكم وعدم قدرتكم على تحمل المسؤولية فعلا، والخروج إلى الرأي العام، أو ما تبقى منه والاعتراف: نحن كنا سبب كل هذه الكوارث منذ شرعت الصحافة في المغرب في الاشتغال، وإلى أن أقفلت أبوابها أيام كورونا.

وطبعا لسنا مستغربين هذا الجبن منكم، لأنه طبيعة متأصلة فيكم، جعلتكم باستمرار، ومنذ فتحنا أعيننا على هذه الدنيا ووجدناكم حينها في مواقع المسؤولية، تلومون فقط الآخرين، ولا تستطيعون توجيه كلمة نقد ذاتي واحدة، ولو صغيرة، لذواتكم المنتفخة، ولأنانياتكم الأكثر انتفاخا حد التورم.

المهم... شكر الله سعي كل من بكى بصدق، وكل من تباكى بكذب، ونبشره أن أزمة الرواتب حلت، وبعدها ستحل أزمة القانون المنظم للقطاع، وستحل أزمة المجلس الذي فعل المتباكون المستحيل لكي يشوهوه ويشوهوا صورته، هم ومن يحركونهم من وراء ستار، وبعدها سنرى إن كنا سنستطيع البدء، ولو مرة واحدة، من جديد ودونكم هذه المرة، أم أنكم - كالعادة - ستطردون من الباب، وستتسللون مجددا من كل النوافذ.

ملحوظة

{ لا علاقة لها بما سبق }

نبه إلى تبخيس العمل الحكومي خلال ندوة إطلاق منصة مرصد المشاريع

بركة: لا نخشى الشفافية!

الرباط **ف. نعيمي**

شدد وزير التجهيز والماء، نزار بركة، على ضرورة تقوية الثقة في العمل الحكومي وفي قدرات الوطن.

واعتبر الوزير بركة أن من مسؤولية الفاعل الحكومي التصدي للمغالطات التي تروج بشأن أدائه، مبرزا أن التمكين من الولوج إلى المعلومة هو واجب على الوزارة.

واعتبر بركة أن الأداء الحكومي، عبر أداء الوزراء والقطاعات المسؤولين عليها، لا بد وأن يمر عبر الشفافية وينتقل إلى منطق ربط المسؤولية بالمحاسبة.

جاءت تأكيدات بركة هذه في الندوة الصحافية، التي أعقبت الإعلان عن إطلاق المنصة الرقمية «مرصد المشاريع»، أمس الأربعاء 6 ماي بمقر مديرية الماء بالرباط.

ونبه بركة إلى أهمية التصدي إلى تبخيس العمل الحكومي والقفز على ما يتم إنجازه، معتبرا أن المدخل الأساسي لذلك هو تمكين المواطن من المعلومة وتيسير ولوجه إليها وهو تحديدا ما تتيحه المنصة من خلال تقديم معطيات مجمعة ومفتوحة حول مختلف المشاريع، التي تندرج ضمن اختصاصات الوزارة، والتي تهم قطاعات الماء، والطرق، والأرصاد الجوية، والموانئ.

ونفى بركة أن يكون حدث إطلاق المنصة له علاقة بالسياسة وباللحظة الانتخابية مبينا أنه سيرورة عمل امتد على ما يزيد عن سنة ونصف السنة.

وأبرز بركة أن المنصة هي منظومة رقمية مخصصة لتتبع وتثمين مشاريع الوزارة على الصعيد الوطني، بما يعكس أننا «لا نخشى الشفافية وهذا دور الحكومة المفتوحة والمنفتحة ونتقبل الانتقادات والنقد البناء ونعمل على تقويم الاختلالات والقصور المحتمل» يقول الوزير.

وأكد بركة على الالتزام بروح المسؤولية وعلى التحلي بعزيمة قوية لأجل الإصلاح، مشددا على أن الأمر لا يتعلق بطموحات سياسية بالنظر إلى دقة اللحظة السياسية بارتباطها بالاستحقاقات الانتخابية الوشيكة.

وأفاد المسؤول الحكومي أن المنصة تندرج في سياق تنزيل استراتيجية التحول الرقمي للوزارة، الذي يهدف إلى «تعزيز الحكامة، وترسيخ مبادئ الشفافية، والرفع من نجاعة الأداء العمومي، تماشيا مع الدينامية الوطنية الرامية إلى تطوير الإدارة وتحسين جودة الخدمات الرقمية».

ووفق توضيحات الوزير، يشكل «مرصد المشاريع» منصة تمكن من تجميع وتوحيد المعطيات المتعلقة بالمشاريع المبرمجة، وفي طور الإنجاز، والمنجزة، وتتبع تقدم المشاريع بشكل آني، وعرض مؤشرات ذات بعد اجتماعي تبرز حصيلة الوزارة عبر مختلف القطاعات، كما تمكن المواطنين من الاطلاع عليها عبر واجهة تفاعلية تتيح أيضا تلقي ملاحظات وشكايات المواطنين حيث تعهد الوزير بالتفاعل معها في أجل لا يتعدى 48 ساعة.

كما تعتمد المنصة على عرض خرائطي تفاعلي ولوحات قيادة دينامية، توفر رؤية شمولية ومندمجة لمختلف مشاريع الوزارة في كل من قطاع الماء، والطرق، والموانئ، والملك العمومي البحري، والأرصاد الجوية، مع إبراز توزيعها على المستوى الجهوي والترابي.

ويرتكز هذا النظام كذلك على جهاز تنظيمي محكم، يقوم على شبكة من نقاط الارتكاز على المستويين المركزي والترابي، بما يضمن جودة المعطيات وتحيينها المستمر.

ويمثل هذا المشروع خطوة نوعية نحو إرساء نموذج تدبير عمومي قائم على المعطيات، يمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة، سريعة وفعالة، مع دعم التقائية السياسات العمومية على المستوى الجهوي وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين.